**المحاضرة الخامسة**

**ملكية المؤسسات الإعلامية وعلاقتها باقتصاديات المؤسسة الإعلامية وحرية وسائل الاعلام**

شهدت المؤسسات الإعلامية تغيرات مستمرة في أنماط ملكيتها وفي هياكلها الإدارية والتمويلية وفي اقتصادياتها وتقنيات إنتاجها وقد أفرزت هذه التغيرات تعديلات جوهرية في سياسات غرف الأخبار وفي مفاهيم المسؤولية المهنية اتجاه المتلقي والمجتمع وأدى التحول الذي شهدته أنماط ملكية الصحف ووسائل الإعلام في الغرب إلى وقوعها في قبضة الرأسمالية العالمية إلى تحول مشابه في سياسات الإدارة الإعلامية وفلسفتها وأهدافها حتى أصبحت تتقاسمها شركات ومؤسسات عملاقة ذات رؤوس أموال ضخمة مما جعل قيام الصحف التي يمتلكها الفرد أمرا متعذراً رغم ما يقال أن الصحافة قد ظفرت بحريتها في تلك البلاد، كما أصبحت المؤسسات الإعلامية كيانات اقتصادية في المقام الأول تراجعت أهدافها الثقافية والمهنية مقابل تصاعد أهدافهـا الإدارية والاقتصادية وأصبح الحديث المثار بين الباحثين هو خضوع صناعة الإعلام لمتطلبات الإنتاج والتوزيع الكوكبي وشروط الشركات متعددة الجنسيات أو العابر للقوميات، **فالمؤسسات الإعلامية الخاصة التي يمتلكها فرد واحد قد لا تستطيع أن تقوى على منافسة الشركات القوية التي توفرت لها كل أسباب النجاح والتي لديها من الوسائل الفعالة ما يكفل لها الغلبة على أي منافس آخر من الأفراد** بالمقابل فرض ملكية السلاسل على الإدارة الإعلامية زيادة التوجه نحو التعقيد في أساليب تنظيم العمل المتبعة والاستجابة لمتطلبات السوق بهدف زيادة الإيرادات الإعلانية وتنظيم الربح من مصادر مختلفة الأمر الذي صاحبه تراجع للدور الثقافي والاجتماعي ازاء المتلقي سواء أكان قارئا أم مستمعا أم مشاهداً وعلاقته بقضايا مجتمعه.

إن ملكية المؤسسة الإعلامية تعبير عن حرية الإعلام وكلاهما تعبير عن نظرة الإعلام السائد في مجتمع من المجتمعات وانعكاس للنظام السياسي بأركانه المختلفة: اقتصادية وثقافية واجتماعية وغير ذلك والعلاقة بين ملكية الوسيلة الإعلامية وحرية الإعلام في حد ذاتها ليست موضع خلاف فأنصار كل منها يرى أن حرية الإعلام تتحقق في شكل الملكية التي يقرها مذهبه أو نظامه، وتتجسد في النظرية الإعلامية التي يعكسها المجتمع، ملكية وسائل الإعلام بالآتي:

**1- طبيعة البلد الجغرافي.**

**2- مستوى التنمية.**

**3- ميل الحكومة للتدخل في الاقتصاد.**

**4- النظام السياسي.**

**وتصنف المؤسسات عموماً إلى ثلاثة أنواع وفقاً للنشاط الذي تقوم به وكالاتي:**

**أ- المؤسسة الإدارية.**

**ب- المؤسسة الاقتصادية.**

**ت- المؤسسة المهنية**

وتدخل المؤسسات الإعلامية ضمن هذه التصنيفات وتتفرع عنها المؤسسة الصحفية، إذ تعني المنشأة أو الهيئة التي تتولى إصدار الصحف أو الصحيفة وتتخذ الوحدة الاقتصادية الشكل القانوني وتختار الكيان الإداري الذي يتلاءم مع اعتبارات كثيرة مهما اختلفت أشكال المؤسسات أو المنظمات فإنها تتفق باشتراكها في عدة عناصر أساسية هي ( اهداف المؤسسة، كادر المؤسسة، التمويل، المقر ومشكلاته، نشاط المؤسسة، الاتصال، الإدارة).

**وإذا كانت السيطرة المباشرة للحكومة على وسائل الإعلام قد تجنب هذه الوسائل مخاطر النزعات التجارية والسعي وراء الربح فقط إلا أن وسائل الاتصال الخاضعة لإشراف حكومي مباشر أثبتت في كثير من الأحيان قصورها عن الوفاء بحاجة الجماهير إلى القدر الكافي من المعلومات والتنوع المطلوب في مصادرها على الرغم من أن المفترض نظريا أن تعبر الحكومات عن إرادة الشعوب وفي المقابل يرى بعض الباحثين**

أن الملكية الخاصة لوسائل الاتصال لا تمنع في كل الأحوال هذه الوسائل من التعبير عن مشكلات الشعب وإبراز الاختلافات الحقيقية الموجودة في المجتمع في إطار الالتزام بالروح الوطنية والسائد في ملكية الصحف في معظم دول العالم هو الملكية الخاصة باستثناء عشر دول افريقية وثمان أسيوية وكوبا ودول أوربا الشرقية، فضلا عن ذلك توجد في كل دول العالم تقريبا صحف خاصة ولكنها غير تجارية تملكها وتديرها أحزاب سياسية أو مؤسسات غير حكومية، أما الصحف في الدول الاشتراكية فإنها مملوكة للهيئات السياسية الرسمية والروابط والنقابات والمنظمات

**ملكية المؤسسات الصحفية :**

ومع النمو الاقتصادي لصناعة الصحافة وتطورها التكنولوجي تعقدت أنماط الملكية وأنواعها وتنوعت وتشعبت، ويمكن حصراً أكثرها شيوعا في الأنماط التالية:

**أولا - الملكية الفردية:**

وهو نمط أكثر شيوعا في المجلات والجرائد الأسبوعية وعادة يكون المالك للصحيفة هو رئيس التحرير والمدير بل ويمكن أن يخدم في أي موقع في مؤسسته وأيضاً فإن صاحب الصحيفة هو الذي يدير العمل ويرسم السياسة للصحيفة ويتحمل المسؤوليات فالملكية الفردية هي أحد أنواع ملكية الصحف ومن الأنماط الأكثر شيوعاً في المجلات والجرائد الأسبوعية التي عادة ما يكون المالك للصحيفة هو رئيس التحرير والمدير، ويمكن أن يخدم أي موقع في مؤسسته ومن هنا تتضح علاقة الملكية الفردية بالإدارة الصحفية ذلك لأن المالك قد يكون رئيس التحرير أو المدير وهو في ذات الوقت من يقوم بإدارة الصحيفة وفي ضوء ذلك تبرز مميزات الملكية الفردية التي تميزها عن غيرها من أنواع ملكية الصحف، **ويمكن إيجاز هذه المميزات بالآتي:**

**أ**- رئيس التحرير المالك له السيطرة على صحيفته.

**ب**- حرية المالك في كل قراراته التي تتعلق بسياسة الصحيفة تحريرياً وتجارياً.

**ت**- يحصل المالك على كل الأرباح من عمله

**ث**- يرتبط المالك في ذهن القارئ بصحيفته ويصبح الاثنان شيئاً واحداً.

**ومميزات هذا النوع من الملكية هي:**

1- حرية صاحب الصحيفة في إدارته والتصرف في أمواله بما يمكنه إذا توفرت لديه الكفاءة الإدارية يحقق زيادة في الأرباح.

2- حرية العمل بسرعة في الأوقات التي تتورط فيها الصحيفة أو تتعرض فيها للانهيار تكون تحت مسؤوليته.

3- يحتفظ لنفسه بجميع المعلومات المالية الخاصة بصحيفته

4- المسئول عن رسم السياسة للصحيفة.

**ومن عيوب الملكية الفردية:**

1- المسؤولية الملقاة على صاحب المشروع حتى إذا فشل المشروع ربما يكون ذلك سبياً في ضياع ما يمتلكه.

2- ضمان الدائنين محدد بأملاك صاحب المشروع مما قد يعرض أموالهم للضياع إذا فشل المشروع.

3- ثقل عبء الإدارة الملقى على كاهل المالك وصعوبة الحصول على رأس مال كاف للقيام بالتحسينات اللازمة.

4- الحاجة إلى معاونين أو أعضاء مجلس الإدارة الذين تكون لهم مصالح مالية في نفس المؤسسة.

5- الملكية الفردية ليست قابلة للتحول إلى عمل تجاري متسع

6- كل الديون توضع على عاتق المالك الفردي.

7- نجاح الصحيفة يعتمد بشكل كبير على قدرة مالكها ومركز ثقته

8- من الصعب الحصول على القروض والمنح والمساعدات طويلة الأجل.

**ثانيا - ملكية المشاركة :**

تحدث عندما يعقد شخصان أو أكثر اتفاقاً شفوياً أو كتابياً لغرض تأسيس صحيفة أو شرائها أو إدارتها ذلك لأن هذا النمط من الملكية يأخذ عدة أشكال:

**أ- مشاركة عامة:** وتعني اتفاق بين شخصين أو أكثر لتأسيس أو شراء صحيفة والاشتراك معاً في نشرها وهذا النمط هو الأكثر شيوعاً في ملكية المشاركة.

**ب- مشاركة محدودة**: ويمنح هذا الشكل من أشكال ملكية المشاركة أي ناشر من زيادة رأس مال ملكيته مع إعطاء مسؤولية محددة لهؤلاء الذين يزودنه برأس مال إضافي ويكون الشريك المحدد مسؤولاً عن الديون المحددة للصحيفة بالقدر الذي وافق على أن يساهم به استثمارياً في الصحيفة وليس له حق التعاقد للصحيفة أو السيطرة على رأسمالها.

**ت- شركة خاصة**: ويتم هذا النوع من ملكية المشاركة عن طريق اتفاق تعاقدي بتشكيل مجلس للمديرين والمسؤولين لإدارة شؤون الصحيفة إذ أن كل مساهم في رأس المال يكون مسؤولاً بالخسارة والربح.

**ومن مميزات ملكية المشاركة:**

1- تسمح بجمع جهود أموال وأشخاص ذوي مواهب وقدرات اقتصادية مختلفة.

2- قد يزيد رأس المال نتيجة السماح لأشخاص آخرين بالمساهمة في الاستثمار. 3- يخفف العبء عن المالك نتيجة تقسيم المسؤوليات.

4- هناك حكم أو تقويم أو فكر لأكثر من عقل في إدارة العمل.

**عیوب ملكية المشاركة:**

1- كل شريك معرض لديون الصحيفة الكلية وكل شريك يعرض الآخرين للديون

إذا خاطر اقتصاديا بالدخول في مشروعات قد تفشل.

2- كل شريك يكون مسؤولا عن أمور الصحيفة.

3- قد تحل الشركة في أي وقت بوفاة أي شريك أو انسحابه أو بيع أي طرف نصيبه.

4- من الصعب الحصول على اتفاق طويل المدى في بعض الأحيان.

5- الشريك غير المسؤول بشخصه أو علاقات عمله قد يعرض الشريك الآخر أو الشركاء الآخرين لأضرار.

**ثالثا - ملكية الشركة:**

وهو نمط من الملكية أكثر شيوعا في الجرائد اليومية عنه في الجرائد الاسبوعية أو المجلات

**رابعا- ملكية الأسرة :**

تطورت الملكية الفردية إلى ملكية العائلة التي إليها الصحف بالإرث بعد وفاة موروثهم صاحب الدورية وجدت الأمر في كل الدول التي أنشأ فيها الأفراد الصحف وملكية العائلة تؤثر سلباً أو ايجابياً في تطور الدورية حيث أن ورثتها لم يبذلوا جهدا كما فعل الآباء عند بدء إقامتها ومنهم من يدرك قيمة الصحافة وأوتي حظاً كبيراً من حسن الإدارة ومنهم من يتركها للغير ومنهم من يرأس تحريرها ومنهم من يدير ويملك فقط.

**خامسا - الشركة المساهمة:**

ويتطلب هذا النوع من الشركات أموالاً كبيرة لا يمكن الحصول عليها إلا من عدد كبير من المساهمين ومن ثم فإن هذا النوع لا يصلح إلا للمشروعات الكبيرة التي تكون دائرة عملها على درجة هائلة من الاتساع ويكون للشركة المساهمة رأس مال ويشترط أن يكون موثقاً فيه بالكامل وان يقوم كل مكتب بإيداع الربح على الأقل من القيمة الاسمية للأسهم النقدية على أن تسدد قيمة الأسهم الاسمية بالكامل خلال مدة معينة من تاريخ تأسيس الشركة **ومن عيوب هذا النوع من الشركات:**

أ- إنه قد يحدث ضياع لأموال المساهمين وحقوقهم نتيجة لسوء التصرف في القطاع الخاص عن طريق جمع أموال بواسطة محتالين.

ب- قد يحدث لسوء التصرف من قبل الإدارة زيادة الإسراف في المصروفات

**سادسا- الشركات ذات المسؤولية المحدودة:**

حصة ويرى هذا النوع من الشركاء جميعهم تتحدد مسؤولياتهم بقدر ما دفعوه من رأس المال عند الحد الذي تحدده اللائحة التنفيذية للشركة، ويدير الشركة عادة مدير من بين الشركاء أو غيرهم.

**سابعا- شركات التوجيه بالأسهم:**

ويكون رأس مال هذا النوع من الشركات من حصة أو أكثر أو أسهم متساوية القيمة يكتب منها مساهم أو أكثر ويكون عدد المساهمين فيها محدوداً نظراً لأن أسهمها يطرح للاكتتاب بواسطة الأشخاص اللذين يكونون معروفين لدى القائمين بالمشروع وتضم هذه الشركات بجوار المساهمين شركاء متضامنين ويعهد بإدارة هذه الشركة إلى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها وتعد شركات التوجيه بالأسهم أقدم في نشأتها من الشركات المساهمة وهي اصل لها

**ثامنا۔ شركات التضامن:**

وفي هذا النوع من الشركاء في إدارة هذا الشركة وفي الوفاء بكل ديونها وتعهداتها كما أن كل شريك منهم مسئول شخصياً وبمفرده عن مثل هذه الديون والتعهدات ويتوقف نجاح مثل هذه النوع من الشركات إلى حد كبير على درجة المتضامنين الشركاء في العمل ومدى إخلاصهم للمشروع ومن ثم فإنه عند تحرير عقد الشركة يؤخذ في الاعتبار مصالح الشركاء وحسن سمعة كل منهم في السوق ومقدار ممتلكاتهم الشخصية وقيمتها، **ومن أهم عيوب هذا النوع من الشركات أنه:**

1- إذا اخطأ احد الشركاء فإنه يتحمل باقي الشركاء هذا الخطأ.

2- إن كل شريك يعتبر نفسه وكيلاً عن الآخرين في إدارة المؤسسة.

3- قد يستطيع احد الشركاء أن يشل حركة الآخرين من خلال بحثه عن مصالحه الشخصية ولا يؤمن بالمثل الأخلاقية وهذا ما قد يؤدي إلى الهلاك ويسبب الإفلاس للشركاء.

4- إن حياة الشركة (المؤسسة) وهونه في الغالب ببقاء الشركاء على قيد الحياة فوفاة احدهم قد يحل الشركة.

**تاسعا- الشركات القابضة:**

في هذا النوع (هيئة الشركة القابضة) لا تكون الملكية جماعية بل يمكن أن تتم الهيمنة عن طريق مجموعة منتخبة من المديرين تكون مجلساً اسمه مجلس المديرين وتستمر كل صحيفة في صياغة سياستها طبقاً للخطوط العريضة إلى يعرضها هذا المجلس، وتمتلك الشركة 51% من أسهم الصحيفة في الأقل وليس ضرورة أن تشرف الشركة القابضة على السياسة التحريرية للصحفية، بل تلجأ بعض الشركات القابضة إلى الاقتصار على اختيار رؤساء التحرير والمديرين لكل صحيفة وتترك لهم سلطات واسعة في وضع السياسة الخاصة بكل صحيفة وفي بعض الحالات تعمل الشركة القابضة على تشجيع العاملين في كل صحيفة على أمتناء جزء من أسهمها.

**عاشرا - الملكية التعاونية:**

وهي نظام للعمل التعاوني بين صحيفتين مختلفتين في نمط الملكية خلال نفس المجتمع ويتجه إليها بعض الناشرين لتقليل نفقات الصيانة والإدارة والتشغيل فالصحيفتين مثلا يمكن أن يطبعا معا في مطبعة واحدة مع احتفاظ كل صحيفة بمكاتبها الإخبارية والإدارية وهيئة تحريرها وإدارة الإعلان والتوزيع بها وكذا الاحتفاظ بسياسة تحرير خاصة بكل منها على حدة، ويتم توقيع اتفاق في هذا النوع من الملكية يضع الأساس للارتباطات والالتزامات التمويلية لكل صحيفة أو شركة لتكون ممثلة لرأس المال لكلا المالكين وتناسب هذه المؤسسات الصحفية التي تصدر صحف ومجلات وتملك محطات إرسال إذاعية وتلفزيونية، وذلك لاستطاعتها تحمل مسؤولية إصدار صحف كبرى تصدر أكثر من طبعة في العدد الواحد ولها مكاتب خارج المقر الرئيسي لتخرج طبقات إقليمية وطبقات خارجية تتضمن كل طبقة ما يناسب الأقاليم والبلد الذي تصدر فيه وهذه المؤسسات ذات مكانة ثابتة في السوق الصحفية لاهتمامها يفنون التحرير الصحفي والإخراج مما يساعد على زيادة توزيع الصحيفة وزيادة الدخل من الإعلانات تبعاً لذلك ونادرا ما تتعرض لهزات اقتصادية كغيرها من المؤسسات الصحفية حيث يملك رأس مالها الم هنيون ويشرفون على إدارتها الفنية والمالية كلا حسب تخصصه وهذه المؤسسات موجودة في ألمانيا بريطانيا، الولايات المتحدة، وقد يحصل تعاون بين صحيفتين مختلفتين في مجالات محددة منها طبع الجريدتين في مطبعة واحدة مع احتفاظ كل صحيفة بمكانتها الإخبارية والإدارية وهيئة تحريرها وإدارة الإعلان والتوزيع بها والتزامها بسياستها التحريرية.

**مميزات الملكية التعاونية:**

1- تقليل نفقات الصيانة والتشغيل وزيادة الساعات الإنتاجية في المطابع والأقسام

الفنية.

2- توثيق علاقات ودية بين الصحف في مجال المنافسة.

3- عادة ما يسمح للمعلنين بشراء مساحة في كلا الصحيفتين، بسعر مشترك، أو في صحف منفصلة حسب سعر الصحيفة.

4. انتباه الناشرين والمالكين يتركز على خدمة المجتمع المحلي أكثر من المنافسة ولذلك قد يعطوا مجتمعهم المحلي خدمة صحفية أكثر وحدة وأكثر اكتمالا.

5- المعالجات الإخبارية المشتركة لعدد من الإعلانات والموضوعات تسمح بتقليل عدد الأشخاص في بعض القطاعات الإعلانية أو الإخبارية.

**عيوب الملكية التعاونية:**

**أ**- قد تقل جهود التطوير نحو الأمام بسبب الانتقاء الجزئي لعنصر المنافسة.

**ب**- قد يسعى الناشرون مع تقليل المنافسة- إلى الحصول على أرباح أكثر مما تستحقه الخدمة الصحفية التي يقدمونها

**ت**- قد ينتج عن التسهيلات الإنتاجية المشتركة، وضع معايير واحدة، تؤدي إلى أن تفقد الصحيفة فرديتها أو شخصيتها المميزة.

**أحد عشر- ملكية العاملين:**

يقوم هذا النوع من الملكية على إسهام العاملين في المؤسسة الصحفية بجزء من رأس مالها تختلف كميته تبعاً لاختلاف القانون الذي يحدد هذا الجزء وقد يكون رأس المال قد قسم إلى أسهم يطرح نصفها إلى عامة الناس ويخصص النصف الثاني للعاملين دون أن يدفعوا شيئا، ويحصلوا على 25% من صافي أرباح المؤسسة كل عام، إذ تسمح للعاملين في الصحف بشراء أسهم في الشركة التي تدير الصحيفة وفي بعض الأحيان يمتلك العاملون غالبية الأسهم ويتحكمون في سياسة الصحيفة، وهذا النوع من الملكية يحفز العاملين للإشراف على حسن استثمار رأس المال ويساعد على خلق جانب أخلاقي عال، ويحطم في الوقت نفسه الحواجز التنظيمية الداخلية بسهولة ويعالج بشكل أسهل الأسئلة المتعلقة بالأجور وساعات العمل.

**اثنا عشر- الملكية الرأسية:**

ويربط النوع الآخر من ملكية الصحف وهي الملكية الرأسية بوسائل الاتصال

الأخرى ولذلك يطلق عليها ملكية وسائل الإعلام المشتركة أو الشركات المختلطة ويوفر هذا النوع من الملكية الخدمات التي تحتاجها الصحيفة من مواد خام لازمة لإدارة عملها بنجاح وتساعد في تقليص النفقات العامة لإصدار الصحيفة، ومن مميزاتها:

1-توفر الخدمات التي تحتاجها الصحيفة والمواد الخام اللازمة لإدارة عملها بنجاح.

2- ترتبط الصحيفة بوسائل الاتصال الأخرى في إعطاء خدمة إلى منطقة أو إقليم محدد.

3- تساعد على تخفيض النفقات لإصدار الصحيفة، وتزود باستثمار علمي لأرباحها.

**عيوب الملكية الرأسية:**

1- توسع من اهتمامات الناشر ومسؤولياته إلى درجة قد تقلل من انتباهه إلى الصحيفة او المجلة التي يصدرها

2- قد يوظف رأس المال، الذي يمكن استغلاله في تطوير وتجديد الصحيفة، في خدمة تمويل المشروعات الاستثمارية الأخرى المملوكة بشكل مشترك.